

يُنظر تقليدياً إلى عقود القانون العام وعقود القانون المدني على أنها متميزة ومتنوعة إلى حد ما ومتنوعة إلى حد ما. وينتمي كل منهما إلى تقليد اعتُبر مختلفاً تماماً. 2. ومع ذلك، في عدة مجالات يتجه القانون العام والقانون المدني بشكل متزايد نحو التقارب. 3. الغرض من هذه المقالة هو إظهار أن اتفاقيات الفضاء التجاري تشكل مجالاً يوجد فيه تقارب واضح بين هذين النظامين. ويكمن وراء هذه الفرضية مفهومنا أنه على الرغم من وجهة نظر غالبية المؤلفين، ينبغي اعتبار القانون العام – لا سيما كما هو مطبق في الولايات المتحدة – والقانون المدني يجب اعتبارهما تقليدياً قانونياً واحداً، أي ما يسمى بالتقليد القانوني الغربي. وبعبارة أخرى فإن أوجه التشابه بين القانون المدني والقانون العام الأمريكي مقابل التقاليد القانونية الأخرى تفوق الاختلافات بينهما. ويتضح ذلك بشكل خاص في مجال العقود التجارية، وحتى في تلك المجالات التي لا تزال هناك اختلافات لافتة للنظر، نحو التقارب، متناولاً بإيجاز تاريخ المنظورات النظرية والفلسفية التي ساهمت في تشكيل التطور والتغيير في هذين النظامين. بعد ذلك، ولايات القانون المدني والقانون العام. وأخيراً، يركز هذا العمل على تحليل الهيكل والخصائص والبنود الرئيسية لخدمات الإطلاق الفضائية التجارية والعواقب. المجالات الأخرى التي يتسم فيها القانون المدني والقانون العام أيضاً بدرجة عالية من التماثل. 7. اهتم القانون المقارن منذ فترة طويلة بالتقارب بين التقاليد القانونية. حيث تتشابه المؤسسة القانونية لأحد النظامين مع النظام الآخر والقواعد القانونية بل ويُنظر إليها بسلطة متساوية. عملية تهدف إلى إنتاج فعل تشريعي أو أي فعل تقليدي آخر، فإن التقارب يشكل تطوراً طبيعياً أو غير واعٍ ومشتركاً للمؤسسات القانونية من خلال 10 التقارب الطبيعي هو نتيجة الميل في الدول المتشابهة إلى أن وجود مشاكل متشابهة والتوصل إلى طرق متشابهة لإدراكها والتعامل معها. عقود خدمات الإطلاق التجارية. 12 وهو ليس حالة معزولة حالة منعزلة، بل هو المسار الطبيعي الذي يسلكه القانون المدني والقانون العام إن التقارب بين مجالات القانون العام والقانون المدني ليس جديداً. 14 وتعود جذوره إلى عصر التنوير، جذوره إلى عصر التنوير، 15 في إنجلترا زرعت والقانون المدني في أوائل القرن السادس عشر. أنتج بلاكستون وغيره من العلماء المقارنين أعمالاً أساسية ساعدت أيضاً نحو هذا الاتجاه، الذي لا يزال بطيئاً. بحلول القرن التاسع عشر، طور الفكر الإنجليزي قدراً كبيراً من التوافق. 17 وقد تعزز هذا التوافق لاحقاً مع ظهور التكامل الأوروبي. 18 أما في الولايات المتحدة، فقد كانت هذه العملية أكثر بروزاً وجذرية. 19 وقد اقترح مؤلفون مرموقون مبدأ القانون العام، مع إعطاء الأفضلية للأفكار الأكثر إيجابية بشكل واضح المستمدة من القانون المدني". تأثرت الولايات المتحدة بلا شك إلى حد كبير بمصادر القانون المدني في القرن التاسع عشر، الذين شكل تأثيرهم شكل القانون العام الأمريكي. كان هذا واضحاً في القانون الموضوعي، وخاصة في استقبال أفكار الحقوق، لم يكن معروفاً تقريباً في ذلك الوقت في المملكة المتحدة، ولكنه كان أكثر وضوحاً من حيث هيكل القانون ومصادره. 22 كما تأثرت التشريعات في الولايات المتحدة أيضاً بالقانون المدني. 23 وبصرف النظر عن الاعتماد الواضح للقوانين، 24 وعلى وجه التحديد، في قانون العقود، وهو فقيه فرنسي من القرن التاسع عشر. 26 ومن المثير للاهتمام، كما لاحظ جلين أن ظواهر القانون المدني هذه غالباً ما يتم تصديرها إلى أوروبا وبقيّة عالم القانون المدني في شكل قانون عام منقوص. 27 في الوقت نفسه، أثرت أفكار القانون العام وأساليبه ومفاهيمه إلى حد كبير 28 ومجالات قانونية بأكملها، الولايات المتحدة إلى العديد من دول القانون المدني 29 وتعتمد المحاكم في جميع أنحاء العالم بشكل كبير على السوابق الأمريكية للتوصل إلى قراراتها. هناك فسيفساء من مؤسسات القانون العام، مثل المراقبة كبديل للعقوبة على السلوك الإجرامي، وإجراءات التقادم وإجراءات الموافقة على خطط الإفلاس، والدعاوى الجماعية للتقاضي الجماعي، والتسعير التحويلي لفرض الضرائب على الشركات ذات الصلة في بلدان القانون المدني مباشرة من الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، أثرت إلى حد كبير على هيكل وتنظيم مهنة المحاماة والمزيد من البلدان يتزايد عدد البلدان التي لديها الآن نقابة محامين تشبه النموذج الأمريكي. المحامون الذين يمارسون القانون التجاري الدولي في أوروبا الغربية ودول أمريكا اللاتينية الكبرى. الرئيسية في أمريكا اللاتينية.